

## قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

. @ 41 @ .

المطلع الرابع : .

قال الحافظ أبو الفضل ابن حجر : ( ( أول من صنف في الاصطلاح القاضي أبو محمد الرامهرمزي ، فعمل كتابه ( ( المحدث الفاصل ) ) لكنه لم يستوعب والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل كتابه مستخرجا ، وأبقى أشياء للمتعقب ، ثم جاء بعده الخطيب البغدادي فعمل على قوانين الرواية كتابا سماه ( ( الكفاية ) ) وفي آدابها كتابا سماه : ( ( الجامع ، لآداب الشيخ والسامع ) ) وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : ( ( كل من أنصف علم أن المحدثين بعده عيال على كتبه . ) ) ثم جمع ممن تأخر عنه القاضي عياض كتابه ( ( الإلماع ) ) وأبو حفص الميانجي جزءا سماه ( ( ما لا يسع المحدث جهله ) ) والحافظ أبو بكر بن أحمد القسطلاني في ( ( المنهج المبهج عند الاستماع ، لمن رغب في علوم الحديث على الاطلاع ) ) إلى أن جاء الحافظ الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري نزيل دمشق ، فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الإشرافية المعروفة بدار الحديث ، كتابه المشهور ، فهذب فنونه ، وأملاه شيئا فشيئا ، واعتنى بتصانيف الخطيب المفارقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فمنهم المختصر له كالنووي في تقريبه ، والناظم له كالعراقي ، والمستدرك ، والمعارض ، فجزاهم الله خيرا ) . انتهى .

. \* \* \*

مما ستقف على العزو إليه بحوله تعالى وقوته ، وهو نعم المعين .